طلال الخيرية
TALAL FOUNDATION

حماية الطفل السعودي من التوجهات الغربية المصادمة للفطرة والدين

(التشخيص - التوصيات - المستقبل)

ضمن سلسلة التقارير المتعلقة بمشكلات
الطفولة في المملكة العربية السعودية

الإصدار الأول
2023 م - 1445 هـ

محتوى التقرير

06 مقدمة سمو الأمين العام

10 الملخص التنفيذي

16 أبرز الأطروحات والنقاشات

20 أبرز الصور المانعة للحملات غير الأخلاقية في الشرق والغرب

24 جهود حكومة المملكة العربية السعودية في حماية منظومة الأسرة

28 خلاصة التوصيات

29 أولاً: التوصيات المتعلّقة بالتشريعات والأنظمة

30 ثانياً: التوصيات المتعلقة بدور القطاع الحكومي

31 ثالثاً: التوصيات المتعلقة بدور القطاع غير الربحي

33 رابعاً: التوصيات المتعلقة بالتعليم

34 خامساً: التوصيات المتعلقة الإعلام

36 سادساً: التوصيات البحثية

37 سابعاً: التوصيات المتعلقة بالمنظمات العربية والإسلامية الدولية

38 الختام

حلقة النقاش..

في أرقام

عدد المشاركين في الجلسة

12 مشاركاً ومشاركة

عدد الجهات الحكومية المشمولة بالتوصيات

13 هيئة ووزارة

عدد المنظمات الدولية المشمولة بالتوصيات

04 منظمات

عدد أوراق العمل المقدمة

05 أوراق عمل

عدد التوصيات الصادرة

43 توصية

عدد المبادرات المقترحة للقطاع غير الربحي

13 مبادرة

حماية الطفل السعودي..
أولويـــة!

يواجه عالمنا المعاصر تحديات خطيرة، وتصرُّفات مشينة، من أخطرها ترويج منظومة اليسار الغربي المتطرف للمثلية الجنسية والسلوكيات المنحرفة، المنافية للطبيعة الإنسانية؛ لينشأ عن هذه الممارسات الوضيعة؛ ضياع الأنساب واختلاط الأرحام؛ في ظل تصاعد وتيرة تحذيرات المنظمات العالمية من آثارها الصحية والاجتماعية والأخلاقية.

ولا تكمن أخطار هذه السلوكيات الشاذة في الترويج لهكذا خروج عن الفطرة الإنسانية، التي فطر الله - تعالى - النَّاس عليها؛ إنما تتطاول لتمتد إلى الترويج لمنظومة فكرية وثقافية، مدعومة من جماعات الضغط ذات الأفكار والأيديولوجيات، التي تحوز أدوات كثيرة مؤثِّرة في المشهد العالمي، سواء فيما يتعلَّق بالمال أم السُّلطة، أم الإعلام الرقمي أم النفوذ المجتمعي..، واستهدافها للمجتمعات المهنية: الطبية والعلمية والسياسية لتأييد أجنداتها، وفرض توجهاتها، تحت شعارات برَّاقة، ظاهرها فيه الرحمة بزعم: (حقوق الإنسان، والحرية الشخصية، والليبرالية ونشر القيم الأمريكية وغيرها)، وباطنها فيه العذاب: (نشر رُهاب نقدها، بممارسة مختلف أنواع الإرهاب الفكري نحو كلّ من تسوِّل له نفسُه؛ التصدي لها وربط كل ذلك بخطاب الكراهية والتطرف والحض على انتهاك حقوق الآخر! وكذا الضغط القسري على الأمم والدول والشعوب والمجتمعات الإنسانية الأخرى؛

"

لقد وضعت مؤسسة الأمير طلال بن عبدالعزيز الخيرية حماية الطفل السعودي من الآثار السلبية للإعلام الرقمي ضمن أولوياتها الإستراتيجية للسنوات الأربع القادمة

منصور بن طلال بن عبد العزيز

لتغيير هوياتها وثقافاتها وتشريعاتها وقوانينها للتعايش معها).

ولأن التصدي لهذه التوجهات والتيارات الغربية المناوئة للفطرة؛ بات ضرورة دينية ووطنية وإنسانية؛ لما تمثِّله من انتهاكات صارخة، كونها تعديًا مُشينًا على الفطرة السَّوية، والهويات الثقافية، فضلاً عن قوانينها وتشريعاتها ومنظومتها القيمية والأخلاقية، وعدوانًا على كرامة الإنسان واستقلاليته.

فقد بادرت مؤسَّسة الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، بوصفها مؤسسةً متخصصةً في رعاية قطاع الطفولة والأمومة، ومهتمةً بحماية وتنشئة الطفل السعودي على القيم والمعتقدات والثوابت الإسلامية والوطنية والعربية - بادرت المؤسسة بالمقاربة ومناقشة هذه التوجهات ودراستها وتشخيصها وتأمين المقترحات والتوصيات لعلاجها وتعزيز سبل الوقاية منها ومن انتشارها في مجتمعاتنا؛ وكان من ضمن أدوات المؤسسة؛ تنظيم حلقة نقاش علمية مغلقة عن الإعلام، بعنوان: (حماية الطفل السعودي من التوجهات الغربية المصادمة للفطرة والدين)، وذلك يوم الاثنين 22 ذو الحجة 1444هـ، الموافق 2023/07/10م. استعرض خلالها المشاركون أساليب ومرتكزات حملات نشر الشذوذ والتحول الجنسي السائدة في الغرب، وحددوا سُبل مواجهتها على مستوى الأسرة والمجتمع ومؤسساته الحكومية والخيرية والبحثية والتشريعية، وتوصلوا إلى صياغة توصيات تشريعية وتنظيمية مُحددة؛ ستُرفع للجهات الحكومية المعنية وصانعي السياسات في الوطن، للنظر في إمكانية الإفادة منها في جهود الدولة - رعاها الله -لمواجهة هذه الحملات، وعيًا من المؤسَّسة أنه ما لم يتم التعامل مع الأعراض المرضية في المجتمعات في مراحلها المبكرة؛ فإنها، قد تصل إلى مرحلة يصعب فيها العلاج.

ويعدُّ هذا التقرير ملخصًا لمحتوى حلقة النقاش، ومساهمة متواضعة من المؤسَّسة؛ توجهها للقطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، وتضعه أمام صانعي السياسات؛ للإفادة منه بما يُعزز الوعي بمنظومة الأسرة وتربية أطفالنا والحفاظ على أفكارهم بوصفها قضية أمن وطني؛ ليكونوا آمنين في عقولهم وأجسادهم، وبما يضمن بحول الله عدم انحرافهم وتحصينهم من مثل هذه الأفكار الهدَّامة.

والله تعالى، هو الموفق، والهادي إلى سواء السبيل.

منصور بن طلال بن عبد العزيز آل سعود
الأمين العام

الملخص التنفيذي

قامت مؤسسة الأمير طلال بن عبدالعزيز الخيرية؛ بدعوة (20) شخصية خبيرة ومتخصصة في مجالات الأسرة والعمل الاجتماعي للمشاركة في فعاليات حلقة النقاش المغلقة عن الإعلام، والتي عقدت بعنوان: (**حماية الطفل السعودي من التوجهات الغربية المصادمة للفطرة والدين**) يوم الاثنين 22 ذو الحجة 1444هـ الموافق 2023/07/10م. بمقر المؤسسة بالرياض؛ تنفيذاً لقرار مجلس الأمناء الموقر رقم (23/2/3) بتاريخ 1444/11/18هـ المتضمن الموافقة على تنفيذ إدارة المؤسسة عدد (4) فعاليات ثقافية وعلمية العام الجاري (1444-1445هـ/2023م)، ضمن حملتها الإعلامية والتثقيفية؛ لتطوير قطاع رعاية الأمومة والطفولة، في ضوء ما تضمَّنته الخطة الإستراتيجية لمؤسسة الأمير طلال بن عبدالعزيز الخيرية المعتمدة بقرار مجلس الأمناء، رقم: (23/1/2)، وتاريخ 2023/3/13م من هدف إستراتيجي؛ يُلزم المؤسسة بالعمل على «تهيئة البيئة البحثية والمعرفية اللازمة لصناعة القرار في قطاع الأمومة والطفولة».

وعطفا على قرار لجنة المنح والصرف الخيري، ذي الرقم: (23/3/17) وتاريخ 1444/10/28هـ، القاضي بتوجيه مبادرات المؤسسة البحثية لعام (1444-1445هـ/2023م)، نحو حماية الأطفال من مخاطر شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، والمتضمن الموافقة على عقد حلقة نقاش لدراسة التوجهات الغربية المضادة للدين والفطرة وانعكاسها على الأطفال والشباب في المملكة العربية السعودية، ودراسة الأنظمة ذات الصلة؛ للتصدي لهذه الحملات المغرضة، واستعراض أساليبها ومرتكزاتها، وتحديد سُبل مواجهتها على مستوى الأسرة والمجتمع ومؤسساته الحكومية والخيرية والبحثية والتشريعية، والإفادة من مخرجاتها في الجهود الوقائية والتوعوية، وصياغة مقترحات تشريعية وتنظيمية مُحددة؛ تُرفع للجهات الحكومية المعنية، وصُناع السياسات في البلاد، للنظر في إمكانية الإفادة منها في جهود الدولة لمواجهة هذه الحملات الغربية إستراتيجياً وفكرياً وإعلامياً؛ وذلك تماشياً مع نهج مؤسسة الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية، بوصفها مؤسسةً متخصصةً في رعاية قطاع الطفولة، ومهتمةً بحماية وتنشئة الطفل السعودي على القيم والمعتقدات والثوابت الإسلامية والوطنية والعربية.

قرار مجلس الأمناء
رقم (23/2/3) بتاريخ 1444/11/18هـ

قرار لجنة المنح والصرف الخيري
رقم (23/3/17) وتاريخ 1444/10/28هـ

وقد عقدت المؤسسة حلقة النقاش يوم الاثنين 22 ذو الحجة 1444هـ، الموافق 2023/07/10م. بمقر المؤسسة بالرياض، بمشاركة (12) خبيراً ومتخصصًا في مجال الأسرة والعمل الاجتماعي، **التالي أسماؤهم:**

معالي الدكتورة **تماضر بنت يوسف الرماح**

نائب وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق، عضو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) بمنظمة الأمم المتحدة

سعادة الدكتورة **ميمونة بنت خليل آل خليل**

الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة

سعادة الدكتور **عبدالعزيز بن أحمد المزيني**

الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومؤلف كتاب اليسار الجديد والفوضى العارمة

سعادة الدكتور **ممدوح بن محمد الحوشان**

عضو مجلس الأمناء لمؤسسة الأمير طلال بن عبد العزيز الخيرية، المدير التنفيذي لها

سعادة الدكتور **علي بن محمد الشهراني**

مدير الجامعة العربية المفتوحة

سعادة الدكتور **خالد بن سعود الحليبي**

أمين عام المجلس الفرعي التخصصي لجمعيات التنمية الأسرية

فضيلة الشيخ **عبد العزيز بن محمد الزكري**

أمين مجلس الجمعيات الأهلية

سعادة الدكتورة **وفاء بنت حمد التويجري**

عضو اللجنة النسائية بإمارة منطقة الرياض

سعادة الدكتورة **وفاء بنت حمد الصالح**

مستشار وكيل التعليم بوزارة التعليم، الأمين العام السابق للجنة الوطنية للطفولة

سعادة الدكتور **بسام بن أنور السيد**

مستشار الإتصال المؤسسي

سعادة الأستاذ **طارق بن محمد السلمان**

الخبير والمتخصص في تصميم البرامج والمبادرات

سعادة الأستاذة **مشاعل بنت فيصل الرشيد**

المدير التنفيذي لمؤسسة أحياها الإنسانية

وقسَّمت إدارة المؤسسة محاور الحلقة إلى (خمسة) أبعاد ومحاور رئيسة: تربوية؛ تنظيمية؛ قانونية؛ خيرية؛ إعلامية، قدَّم خلالها خمسة من المشاركين أوراق عمل في هذه المجالات **على النحو التالي:**

المحور الأول:
دور الأسرة في تعزيز القيم الإسلامية لدى الأطفال والشباب في المجتمع السعودي، وتولى استعراضه
الدكتورة ميمونة آل خليل

المحور الثاني:
رصد التطور التاريخي والتشريعي لحركات دعم الشذوذ الجنسي المعاصرة في الغرب، وشارك به
الدكتور عبد العزيز المزيني

المحور الثالث:
دور التعليم في مواجهة وضمان حماية الأسرة والطفل من هذه الحملات، بمشاركة
الدكتورة وفاء الصالح

المحور الرابع:
دور الإعلام في موجهة وضمان حماية الأسرة والطفل من هذه الحملات، استعرضه
الدكتور بسام السيد

المحور الخامس:
دور القطاع غير الربحي في المواجهة، والمبادرات التي يمكن من خلالها التصدي لهذه الحملات، بمشاركة
الأستاذ طارق السلمان

وقد توصَّلت الحلقة إلى إصدار وتبني

43

توصية

حيث أصدرت الحلقة عدداً من التوصيات المتعلِّقة **بالتشريعات**، ومن أبرزها:

01 العمل على رفع مستوى الوعي لدى فئات المجتمع حيال الأنظمة والتشريعات ذات الصلة بموضوعات التحول الجنسي.

02 النظر في تفعيل لجنة الطفولة التابعة لمجلس شؤون الأسرة.

كما توصَّلت الحلقة إلى عدد من التوصيات المتعلِّقة **بالمؤسسات التعليمية**، ومن أهمها:
التوصية لوزارة التعليم بتنظيم برامج تدريبية لقيادات التعليم حيال أساليب ومفاهيم الحملات غير الأخلاقية.

كما توصّلت الحلقة إلى عددٍ من التوصيات المتعلِّقة **بالقطاع غير الربحي**، ومن أهمها:
الدعوة لتنفيذ مشاريع توعوية تستهدف تعزيز الفطرة السليمة ووقاية الأطفال والشباب والفتيات من التأثر بهذه التوجهات.

كما تبنت الحلقة جُملةً من التوصيات **البحثية**، يأتي في مقدمتها الدعوة لإجراء دراسات مسحية واجتماعية تستهدف دراسة حجم تأثر المجتمع بهذه التوجهات، ومصادر التأثير وأدوات المواجهه المناسبة.

أبرز الأطروحات والنقاشات

أقيمت حلقة النقاش في أجواء ودّية؛ واتسمت بالمشاركة الفاعلة من جميع المشاركين، وعرض خلالها المتحدثون الرئيسون أوراقهم بشكل كامل، ثم أعطيت فرص المداخلات للمشاركين للحوار والتعليق والاستفسار، ومُنحوا الفرصة كاملةً؛ لعرض الأفكار والمقترحات والتوصيات المتعلقة بموضوع حلقة النقاش على مدى ساعتين من العاشرة صباحًا، وحتى الثانية عشرة ظهراً.

وقد اتَّسمت الأطروحات المقدَّمة في حلقة النقاش: بالحس الوطني العميق؛ استناداً إلى الوعي الكامل بأبعاد الحملات غير الأخلاقية وفلسفتها، وأدواتها، كما تميزت الأطروحات بالحكمة والطرح الهادئ المتزن، وتركَّز معظم النقاش على تحديد المبادرات الملائمة لحماية ووقاية أفراد المجتمع السعودي من هذه الحملات.

وأكّد المشاركون على أن القيم الإنسانية المشتركة بين أتباع الأديان والثقافات المعاصرة، هي نتاج جميع الحضارات المختلفة، وكل الأمم تتطلع لترسيخها كونها قيماً ترتبط بإنسانية الإنسان، دونما اعتبار لدينه أو عرقه أو لونه أو لسانه، وهي قيم، لا تتعارض مع ثقافات الشعوب ولا هوياتها.

وحذَّر المشاركون من خطورة محاولات بعض الدول من العمل على إجراء التغييرات الصادمة على الهوية، والاعتداء على الخصوصية الثقافية للشعوب، ورأوا في ذلك تغييرًا قسريًا بفرض ثقافة أمة على سائر الأمم؛ ما يمتد أثره على المستويات الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإعلامية.

وتوافق المشاركون على أن العالم يواجه منذ الستينيات الميلادية، عندما تكوَّنت أول حركة سياسية لتحرير الشذوذ الجنسي، وتقنينه، التي ولدت من رحم اليسار الجديد المتطرف في المجتمعات الغربية، الذي عمل على نشر المفاهيم والممارسات غير الأخلاقية ذات الصلة بالشذوذ والتحول الجنسي وإطلاق الحملات عبر المنصات الرقمية، والتقليدية الموجهة بشكل خاص للأطفال، في أنحاء العالم كافةً.

وحلَّل المتحدثون منظور اليسار الجديد المتطرف، وزعمه أن أهم مقومات المجتمعات الحالية التي تعد سبباً رئيساً للظلم المنظم؛ هي الدين والعرق والأسرة، حيث يرى اليساريون الجدد، المتطرفون أن في هدم مقوم الدين (المسيحية في واقع اليسار الأمريكي)؛ حلاً لاضطهاد الأقليات من الديانات الأخرى. وفي هدم العرق (الأبيض في واقع اليسار الأمريكي)؛ حلاً لاضطهاد الأقليات من الأعراق الأخرى، وفي هدم مقوم الأسرة (الرجل الذي تشعر المرأة بحاجتها له واعتمادها عليه)؛ حلاً لاضطهاد المرأة والمثليين والمتحولين جنسيًا. وبعد هدم هذه المقومات؛ يُعاد بناء المجتمع على مقومات أخرى تجمع المتماثلين في مجموعات صغيرة متجانسة، تسعى كل مجموعة إلى حقوقها وتحقيق مكانتها في المجتمع، بعيدًا عن التقسيم التقليدي والتاريخي، مسيحي غير مسيحي/أبيض غير أبيض/رجل أو امرأة من خلال هذا التكوين الجديد؛ تتحقق العدالة الاجتماعية كما يزعمون!

> **بنى تيار اليسار الغربي المتطرف أفكاره اللا اخلاقية على مبدأ التشكيك في العلم والمنطق وإنكار الأديان بالكلية**
>
> **د. عبد العزيز المزيني**

وأجمع المشاركون على أن تيار اليسار الجديد المتطرف؛ قد استمد أفكاره من أفكار (تيار ما بعد الحداثة) عبر مجموعة من الأكاديميين، عملوا في نهاية التسعينيات الميلادية من القرن الماضي على تحويلها إلى واقع بائس اليوم في المجالات والأصعدة كافةً، وأشاروا إلى أن الغرب لم يكن ليصل لمرحلة ما بعد الحداثة وما فيها من عدمية وتشكيك، لولا مروره بمرحلة الحداثة أولاً، وهي المرحلة التي أزاح فيها الغرب المسيحية والدين بشكل جزئي من عالم السياسة والاقتصاد؛ توطئة لإقصاء (الدين) و (القيم الدينية والإنسانية) المطلقة كليًا من جميع جوانب الحياة. ونتج عن ذلك أفكار ما بعد الحداثة وما فيها من تشكيك مطلق ونسبية مطلقة؛ **ارتكازًا على المبادئ الآتية:**

ولاحظ المشاركون أن التغييرات الاجتماعية الجذرية التي يطالب بها اليسار الجديد المتطرف لم تنبع من قاعدة المجتمع والصعود إلى الأعلى؛ بل جاءت من رأس السلطة ونزلت للأسفل، بخلاف الحركات التحررية القديمة، مثل: حركات تحرير السود وحقوق المرأة، التي نبعت من المجتمع واستمرت بشكل قوي؛ كونها مطالبَ عادلة، وحريات وحقوقًا تدعمها الفطرة السليمة والعقل السليم.

01 المبدأ الأول: التشكيك في العلم والمنطق

02 المبدأ الثاني: إنكار الحقيقة والعدمية المطلقة

03 المبدأ الثالث: التخلص من المعايير والقواعد

04 المبدأ الرابع: جحود الفطرة البشرية

05 المبدأ الخامس: إنكار الأديان بالكلية

أبرز صور المانعة

في الشرق والغرب

استعرض المشاركون أبرز صور المانعة للحملات غير الأخلاقية سواءً في داخل المجتمعات الغربية أم خارجها.

فمن خارج الإطار الغربي؛ أشاروا إلى أوضح مثال على ذلك (الصين)، التي بدأت حكومتها في السنوات الأخيرة؛ إطلاق حملات (التحول الجذري)، الهادفة إلى تطهير المجتمع الصيني وثقافته من آثار الفكر الغربي المنحل، وفي طليعة ذلك؛ تطهيره من الشذوذ والتحول الجنسي.

كما انطلقت حملة التحول الجذري؛ لحماية المجتمع الصيني من أفكار الليبرالية الغربية التي دمرت قيم الأسرة والأخلاق، وعلى رأسها المثلية والشذوذ؛ وكان أول شيء بادرت به؛ مكافحة المحتوى الشاذ في منصات التواصل الاجتماعي الصينية، بل تجريم الأفراد المنتمين لهذ الفكر الشاذ، ومنع أي ظهور لهم أو استدعائهم من الخارج لداخل الصين.

ومن الدول المناهضة للقيم الغربية أيضاً:

روسيا الاتحادية

التي كان زواج المثليين مسموحاً به فيما كان يُسمَّى (الاتحاد السوفييتي) حتى أجرى الرئيس فلاديمير بوتين عام 2020م، سلسلة من التعديلات الدستورية، من أهم بنودها: ترسيخ القيم المجتمعية الوطنية المحافظة، وتكريس مبدأ (الإيمان بالله) رغم علمانية الدولة، والنص على أن الزواج مؤسسة تجمع بين رجل وامرأة فقط؛ ما يعني رفض المثلية، وأن أي زواج بين شخصين من الجنس نفسه، لا يُعترف به، بل يعدّ مُجرَّماً.

من أهم بنود التعديلات الدستورية للرئيس بوتن:

الزواج مؤسسة تجمع

رجل وامرأة فقط

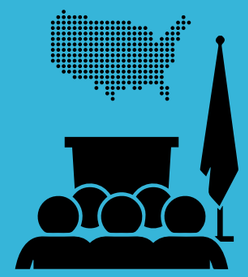

ما ذكره الرئيس السابق دونالد ترامب في أحدى تجمعاته في أريزونا أمام حشد كبير من المؤيدين له: «لقد حان الوقت لتحطيم منظومة التعليم الفاسدة لليسار الراديكالي بالكامل. أطفالنا أسرى لمعلمين ماركسيين يجبرون أطفالنا على تعليم المواد الجنسية والعرقية. من أصغر سن ممكن، حتى أنه من غير المعقول الاستمرار في ذلك. يجب دعم وتشجيع الآباء على سحب أطفالهم من هذه المدارس وإرسالهم إلى مدارس ميثاق ديني أو إلى مدارس منزلية تتم تحت اختيارهم».

كما استعرض المشاركون أمثلة على الممانعة على داخل الإطار الغربي، بل نفسها، الذي تعالت فيها الأصوات المحافظة ضد هذه التدخلات التي تُعدُّ شاذةً عن الطبيعة البشرية، و**من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:**

فوز الجمهوري غلين يونغكين Glenn Youngkin بمنصب حاكم ولاية فرجينيا للفترة من 2022م إلى 2026م بعد أن كانت فرجينيا ولاية ديموقراطية في السنوات العشر الماضية. وكان من أهم أسباب فوزه بهذا المنصب، تحرك الديموقراطيين المكشوف في الفترة الأخيرة؛ لدعم سياسة الشذوذ ونظرية العرق الناقدة في المدارس العامة في الولاية. وقد حقق يونغكين ما وعد به في حملته الانتخابية، فكان أول شيء فعله؛ «التوقيع على أمر تنفيذي مصمم لاستئصال نظرية العرق الناقدة من نظام التعليم في الولاية» وأمر وزارة التعليم بإجراء مراجعة شاملة لمناهج التعليم في المدارس العامة، بل وفتح خطاً ساخناً؛ يستقبل شكاوى أولياء الأمور في هذا الخصوص.

الحُكم القضائي الذي أصدرته أكبر محكمة لحقوق الإنسان في العالم، (المحكمة الدولية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ - فرنسا) بالإجماع؛ الذي يقضي حرفيًا بعدم أحقية المطالبة بالاعتراف بزواج المثليين، أصدره (47) قاضياً يمثّلون (47) دولةً أعضاء في المحكمة العامة، في التاسع من يونيو عام 2016م. وقد بنى القضاة حكمهم على عدد لا يُحصى من الاعتبارات الفلسفية والأنثروبولوجية، القائمة على النظام الطبيعي والحس السليم والعلاقات العلمية وبالطبع القانون الإيجابي. واستندوا في حكمهم بصفة خاصة إلى المادة (12) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، سيما (المادة: 17) من ميثاق سان خوسيه و(المادة: 23)، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكان قرارهم بالإجماع أن (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) لا تشمل الحق في الزواج من الجنس نفسه فيما يتعلق بالحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية (المادة: 8) من الزواج وتكوين أسرة (المادة: 12) على وجه التحديد.

جهود المملكة العربية السعودية

في حماية منظومة الأسرة

لقد استشرفت القيادة الكريمة في المملكة العربية السعودية أهمية تعزيز مكانة الأسرة وتعمل جميع خطط الدولة - رعاها الله - على بناء أسرة سعودية قوية متماسكة

د. ميمونة آل خليل

أشاد المشاركون في حلقة النقاش إلى اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية، وحرصها على توفير الرعاية الاجتماعية لمواطنيها كافة على قدم المساواة، موضحين أن ما تضمّنه النظام الأساس للحكم من تعزيز هذا الحق وحمايته، حيث جاء في المادة العاشرة منه على أن: «تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم».

واستعرضوا جهود المملكة العربية السعودية ومبادراتها؛ لمواجهة هذه الحملات بصرامة، ونوهوا برؤية المملكة 2030، التي أولت اهتمامًا بالغاً بالعناية بالأسرة، حيث جاءت تحت أهم المحاور التي ترتكز عليها رؤية المملكة وهو (مجتمع حيوي.. بنيانه متين)؛ من أجل «.. تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج، من خلال تعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤولياتها، وتوفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية ممكّنة». ثم التوكيد على أهمية الأسرة بصورة خاصة، (نهتمّ بأسرنا)، «الأسرة هي نواة المجتمع؛ حيث إنها تمثِّل الحاضنة الأولى للأبناء، والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك.

وأشاروا في هذا الخصوص، إلى الإجراءات والتشريعات الصادرة في العقد الأخير، والتي كفلت حماية الأسرة والطفل، وتعزيز منظومة القيم والهوية الإسلامية والعربية لدى أفراد المجتمع، ومن الأمثلة على ذلك:

> يتطلع العالم بإعجاب لدور المملكة العربية السعودية الريادي عالمياً في الحفاظ على منظومة الأسرة التقليدية المكونة من أب وأم وأطفال
>
> **د. تماضر الرماح**

وأكد المشاركون على أن التمسك بالدين الإسلامي هو الملاذ الآمن للمجتمع السعودي من هذه الحملات، باعتبار الدين في متناول الجميع، ولهذا فالسلاح القوي الذي يعجز عنه الغرب نفسه؛ هو هذا الدين المعجِز، وما يحمله من قيم ومضامين وما يتبعه من سلوك وشعائر، مؤكدين على أن التربية على العبادات والالتزام بها من أقوى الأسلحة وأشدها على اليسار وعلى كل من أراد بالإسلام والمسلمين شرًا. وشدَّدوا على أن المجتمع السعودي محصَّن ضد مثل هذه الدعوات غير الأخلاقية، وذلك لاستقرار الشريعة والعقيدة الإسلامية والسلوك الإسلامي والفطرة السليمة في نفوس أبنائه، وكون المجتمع بمنأى عن التأثر لمثل هذه الدعوات. وأكدوا أهمية اتخاذ التدابير الوقائية، التي تعزز منظومة القيم وتقوِّي سبل الحماية من هذه الدعوات. وعوَّلوا على دور الأسرة السعودية بوصفها وحدة أساس وركنًا ثابتًا ولبنةً محورية في وجه التحديات المعاصرة التي تهب من كل حدب وصوب، لضمان الحماية والحفظ للنشء.

من جهود المملكة في تعزيز القيم لدى الاطفال

01 **إصدار نظام الجرائم المعلوماتية** الصادر بالمرسوم الملكي، رقم: (م/17) وتاريخ: 1428/03/08هـ، وما تضمنه من المواد ذات الصلة.

02 **إصدار نظام حماية الطفل**، بالمرسوم الملكي، رقم: (م/14) وتاريخ: 02/03/ 1436هـ.

03 **إنشاء مجلس شؤون الأسرة**، وإصدار تنظيمه بقرار مجلس الوزراء رقم (433) بتاريخ 20/ 10/ 1437هـ؛ ليكون نقلةً نوعية في مسيرة العمل الاجتماعي والتنموي بالمملكة، وليأخذ بهما إلى آفاق وفضاءات واسعة من خلال عمل مؤسسي جاد تكون مخرجاته تمكينًا ودعمًا لكل فئات المجتمع.

04 شروع وزارة العدل منذ عام 2014م في تطبيق إجراءات **نظام الحماية من الإيذاء** للتعامل مع العنف الأسري.

05 **إصدار نظام الأحوال الشخصية**، الصادر بالمرسوم الملكي، رقم:(م/73) وتاريخ: 1443/08/06هـ، وما تضمنه من مواد ذات صلة.

06 انضمام المملكة لمجموعة أصدقاء العائلة في **منظمة الأمم المتحدة** عام 2015م.

07 **جهود وزارة التعليم** باستحداث وتشريع نظام يضمن الحد من حالات العنف ضد الأطفال داخل النظام التعليمي، وتكثيف الإرشادات للطلاب وتوعيتهم.

08 **مواقف المملكة** الصارمة في المحافل الدولية لمناهضة هذه التوجهات العالمية المنافية للدين والفطرة الإنسانية؛ وآخرها نهاية عام 2021م عندما رفضت المملكة العربية السعودية فقرة (الهوية والميول الجنسية) الواردة في مشروع قرار للأمم المتحدة حول تشجيع إرساء الديمقراطية، على لسان مندوبها السفير عبد الله المعلمي؛ انطلاقًا من موقعها الرائد كمهبط للوحي، ومبعث آخر الرسالات السماوية وأسماها، حيث أعلنت في الأمم المتحدة، عن رفضها المطلق لنظم وقوانين دولية تطالب الدول بتشريع المثلية أو الشذوذ الجنسي واستيائها من محاولات التطبيع مع المثلية، وتمرير أجندتها والسماح بممارستها، تحت ذرائع واهية وأعذار لا تملك من الواقعية شيئًا، وضربت بعرض الحائط مساعي بعض الدول فرض قيمها ومفاهيمها المرفوضة دينيًا وإنسانيًا وأخلاقيًا ورفضها إقرار التزامات تتعلق بالميول والهوية الجنسية، التي تقوِّض مقوِّمات الأسرة والقيم والمجتمع.

09 **إنشاء مركز** يعمل على مدار الساعة لتلقي البلاغات ضد حالات العنف بما يضمن التدخل السريع والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة عام 1437هـ.

خلاصة
التوصيات

تبنت حلقة النقاش 43 توصية، ورأى المشاركون أنها تعد من أولويات المواجهة للأفكار المصادمة للفطرة والدين، وتوزعت مجالات الاهتمام والمسؤولية على الجهات التشريعية والتنفيذية، واقترح المشاركون جُملةً من التوصيات (الآنية) التي رأوا أهمية مسارعة القطاع غير الربحي لتنفيذها، كما اقترحوا جُملةً من التوصيات (الإستراتيجية) التي يأملون أن تنتظر فيها الجهات المعنية.
ولأغراض تنظيمية بحتة، صنفت المؤسسة التوصيات إلى خمسة تصنيفات على النحو الآتي:

01 التوصيات المتعلّقة بالتشريعات والأنظمة

02 التوصيات المتعلقة بدور القطاع الحكومي

03 التوصيات المتعلقة بدور القطاع غير الربحي

04 التوصيات المتعلّقة بالتعليم

05 التوصيات المتعلّقة بالإعلام

06 التوصيات البحثية

07 التوصيات المتعلقة بدور المنظمات الدولية العربية والإسلامية

أولاً:

التوصيات المتعلِّقة بالتشريعات والأنظمة

1. **التوصية الأولى:**
التوصية للجهات التشريعية والقضائية والتنفيذية، بالعمل على رفع مستوى الوعي لدى الفئات ذات العلاقة بما ورد في الأنظمة والتشريعات ذات الصلة بقضايا التحول الجنسي، بما يُظهر عدالة التشريعات المستمدة من الشريعة الإسلامية مع حالات الاضطرار إلى تغيير الجنس، ومن ذلك على وجه الخصوص: ماورد في اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال الشخصية الجديد، وخاصة المادة: (39) المتعلقة بإجراءات تغيير الجنس.

2. **التوصية الثانية:**
التوصية للجهات التشريعية والقضائية والتنفيذية والخيرية، بِمراجعة الأنظمة واللوائح ذات الصلة؛ والنظر في تطويرها بما يُعزز حماية الأطفال من المحتوى الرقمي الناقل للدعوات غير الأخلاقية الغربية، **وبخاصة الأنظمة الآتية:**

01 **نظام الجرائم المعلوماتية**
02 **أنظمة الأحوال الشخصية**
03 **أنظمة الحماية للأطفال**

3. **التوصية الثالثة:**
التوصية لمجلس شؤون الأسرة؛ باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل اللجنة الوطنية للطفولة، وتعظيم دورها في مواجهة هذه الحملات، وغيرها.

ثانياً: التوصيات المتعلقة بدور القطاع الحكومي

1. **التوصية الأولى:**
التوصية للجهات الحكومية المعنية بالشباب: (وزارة الرياضة؛ برنامج جودة الحياة؛ وزارة الشؤون البلدية) بالعمل على التوسع في تأسيس وتنظيم الفعاليات الاجتماعية والرياضية والترفيه التي تملأ أوقات الشباب، بالنافع والمفيد، وتُفرغ طاقاتهم في أنشطة مُعزِّزة للهوية.

2. **التوصية الثانية:**
التوصية لمجلس شؤون الأسرة بعقد مؤتمر أو ملتقى لمناقشة الحملات المصادمة للدين والفطر ة على الطفل السعودي، والأسرة في المملكة العربية السعودية.

3. **التوصية الثالثة:**
التوصية لِهيئة الترفيه بمقترح تنفيذ مبادرات تستهدف تعزيز الهوية الذكورية عند الشباب، والهوية الأنثوية عند السيدات، بطريقة احترافية، وبأسلوب غير مباشر في الفعاليات والمواسم، التي تنظمها الهيئة على مدار العام.

4. **التوصية الرابعة:**
التوصية لِوزارة الشؤون الإسلامية والرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بالنظر في تخصيص خطب الجمعة في الحرمين والجوامع، عن القيم الأخلاقية في الإسلام، وبيان أن الدين الإسلامي هو الملاذ الآمن للأسرة المسلمة في مواجهة دعوات التحول الجنسي والشذوذ، وعلى أن تربية الأبناء على أداء على العبادات من أقوى أسلحة المواجهة.

5. **التوصية الخامسة:**
التوصية لِوزارة الخارجية بتكثيف جهود التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية لتوحيد المواقف، وتنسيق حملات مشتركة للمواجهة مع الدول والتكتلات الحليفة للمملكة في قضايا الحفاظ على الأسرة وتعزيز القيم الأخلاقية.

6. **التوصية السادسة:**
التوصية لوزارة الثقافة والهيئات الثقافية بالنظر في عقد ملتقيات للشباب والفتيات؛ تناقش مفاهيم ومرتكزات الطرح اليساري مفهوم الفردانية- مفهوم الحرية إلخ، وتفنيد الشبه، وتوضيح الموقف العلمي والشرعي الأمثل.

"أمام القطاع غير الربحي «فُرص» و«مجالات» متعددة لتعزيز القيم الإخلاقية وحشد التأييد والمؤازرة اللازمين

أ. طارق السلمان

ثالثاً: التوصيات المتعلقة بدور القطاع غير الربحي

1. **التوصية الأولى:**
التوصية لمنظمات القطاع غير الربحي بدراسة تجارب ومبادرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية السابقة في تعزيز القيم الأخلاقية، ومواجهة الحملات المصادمة للدين والفطرة، ومن أبرزها تحليل تجربة جمعية مودة في تأسيس وحدة لِمعالجة الشذوذ الجنسي، وتحليل سُبل الإفادة منها، والنظر في تنفيذها في جمعيات مماثلة.

2. **التوصية الثانية:**
التوصية لمنظمات القطاع غير الربحي بتصميم مبادرات نوعية ذات صلة بمواجهة الحملات المصادمة للدين والفطرة مع الجمعية المختصة بالأمن السيبراني؛ وفقًا لاختصاص ونشاط الجمعية الرسمي.

3. **التوصية الثالثة:**
التوصية لمنظمات القطاع غير الربحي بتصميم مبادرات نوعية لمواجهة الحملات المصادمة للدين والفطرة مع المؤسَّسة الخيرية المختصة بالألعاب الرقمية؛ وفقًا لاختصاصها ونشاطها الرسمي.

4. **التوصية الرابعة:**
التوصية لمنظمات القطاع غير الربحي بتصميم مبادرات نوعية ذات صلة بمواجهة الحملات المصادمة للدين والفطرة مع المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية؛ وفقًا لاختصاصه ونشاطه الرسمي.

5. **التوصية الخامسة:**
التوصية لمنظمات القطاع غير الربحي بعقد شراكات مع الجهات المتخصصة في مجال الأمومة والطفولة؛ لتنفيذ مشاريع توعوية تستهدف تعزيز الفطرة السليمة ومواجهة المثلية والشذوذ والتحول الجنسي، وتُسهم في وقاية الأطفال والشباب والفتيات من التأثر، وتُقدم الدعم والإرشاد السلوكي والفكري لفئة المتأثرين بهذه التوجهات.

6. **التوصية السادسة:**
التوصية للجهات غير الربحية، بالإفادة من البحوث والدراسات الصادرة عن المراكز البحثية في المملكة ودول الخليج وبخاصة المركز الوطني للبحوث الاجتماعية، والتعاقد معها لإعداد الدراسات اللازمة؛ لقياس أثر الحملات الغربية المصادمة للدين والفطرة على المجتمع السعودي، وسُبل مواجهتها.

7. **التوصية السابعة:**
التوصية للجهات غير الربحية، بالاطلاع على مبادرات الدول المناهضة للشذوذ، والتحول الجنسي، وجهود تجمع أصدقاء العائلة في الأمم المتحدة، ونقل المبادرات والأساليب الناجحة لمنظمات القطاع غير الربحي، للإفادة منها في جهودها التوعوية والوقائية.

8. **التوصية الثامنة:**
التوصية لمنظمات القطاع غير الربحي بعقد شراكات مع الجهات المتخصصة في مجال الأمومة والطفولة؛ لتنفيذ مشاريع توعوية تستهدف تعزيز مفاهيم الفطرة السليمة ومواجهة المثلية والشذوذ والتحول الجنسي، على أن تكون هذه البرامج موجهة إلى الأمهات، والمعلمات، والإعلاميات، والمؤثرات في المنصات الرقمية الاجتماعية.

9. **التوصية التاسعة:**
التوصية لمنظمات القطاع غير الربحي بتنفيذ مبادرة شجاعة وجريئة، تستهدف تقديم الدعم والإرشاد السلوكي والفكري لفئة الشباب والفتيات المتأثرين بهذه التوجهات، مع ضمان حريتهم في التعبير، وسرية بياناتهم، واحترام ذواتهم.

رابعاً:

"

نفذت وزارة التعليم حزمةً من المبادرات التربوية التي استهدفت وقاية الطلاب والطالبات من آثار الحملات الغربية اليسارية غير الأخلاقية

د. وفاء الصالح

التوصيات المتعلِّقة بالتعليم

1. **التوصية الأولى:**
التوصية لوزارة التعليم بالنظر في تنظيم برامج تدريبية وتأهيلية لمنسوبي التعليم العاملين في المؤسسات التعليمية: (معلمين؛ قياديين؛ مشرفين؛ مرشدين)، بحيث تركز البرامج التدريبية على التعريف بأساليب ومفاهيم الحملات الدعائية المغرضة وأهدافها، وسبل التصدي لأفعالها المشينة، وتأهيل العاملين في المؤسسات التعليمية في مسارات الكشف المبكر عن الحالات المتأثرة بالحملات الغربية، وسبل التعامل معها.

2. **التوصية الثانية:**
التوصية لأقسام المناهج في الجامعات السعودية بإعداد الدراسات العلمية حيال إدراج التربية الجنسية السليمة للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، ومرحلة الطفولة المتأخرة (البالغين) ضمن مفردات المناهج التعليمية، بما يتوافق مع قيم المجتمع والنظام التعليمي السعودي، وبما يُعزز المفاهيم السليمة حيال قضايا الهوية الجنسية.

3. **التوصية الثالثة:**
التوصية لوزارة التعليم باتخاذ ما تراه مناسبًا حيال تعزيز دور الخدمات الإرشادية في المدارس؛ وتحقيق التكامل مع مراكز الإرشاد الأسرية المعتمدة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بما يعزز جهود الوزارتين في الجانب الوقائي والجانب العلاجي.

4. **التوصية الرابعة:**
التوصية للجامعات السعودية بعقد مؤتمر أو ملتقى أو منتدى لِمناقشة إسهام المؤسسات التعليمية والأكاديمية في مواجهة الدعوات غير الأخلاقية المصادمة للدين والفطرة، والدور المأمول من الجامعات في الجانب الوقائي والتوعوي والتثقيفي لطلابها وطالباتها.

5. **التوصية الخامسة:**
التوصية لوزارة التعليم بإشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، والعمل على مساعدتهم في بناء شخصيات أطفالهم ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم.

خامساً:

التوصيات المتعلِّقة بالإعلام

1. **التوصية الأولى:**
التوصية للجهات المتخصصة في مجال الإنتاج الإعلامي بأهمية التعامل مع الأطفال كفئة مُستَهدَفة من الجمهور؛ كونهم عملاء رئيسين للمنصات الإعلامية الرقمية والتقليدية، والعمل على إنتاج وسائط إعلامية رقمية جذابة ومهنية، ومتوافقة مع مستوى الأطفال وتفكير الشاب السعودي المعاصر، وتحمل رسائل معززة للقيم والهوية الإسلامية.

2. **التوصية الثانية:**
التوصية للجهات غير الربحية المتخصصة في التنمية الأسرية، بالعمل على صياغة وتحرير المصطلحات المتعلقة بالحملات الغربية غير الأخلاقية، وشرحها وتفسيرها، وتبسيطها للأمهات، عبر حملات إعلامية مناسبة ومؤثرة.

3. **التوصية الثالثة:**
التوصية لهيئة الإعلام المرئي والمسموع بالنظر في ترتيب برامج توعوية للمشاهير في المنصات الرقمية الاجتماعية؛ لتفعيل إسهامهم في مواجهة الحملات، باللغة المناسبة، والطرح الهادئ غير المباشر.

4. **التوصية الرابعة:**
التوصية لهيئة الإعلام المرئي والمسموع بالنظر في إقرار قواعد التغطية الإعلامية المتخصصة (كود المحتوى الإعلامي الموجَّه للطفل السعودي) وتحديد صلاحياته بموجب نظام الإعلام في ضوء النظام الأساس للمملكة العربية السعودية والأنظمة المرعية للطفل فيها؛ ليصبح من الأهمية بمكان إجراء بعض التطويرات على واقع إعلام الطفل في المملكة خاصةً الرقمي والفضائي منه لمواجهة الإشكاليات التي يتعرَّض لها هذا النوع من الإعلام؛ بما ينعكس على الشكل والمحتوى لهذه القنوات.

5. **التوصية الخامسة:**
التوصية لهيئة الإعلام المرئي والمسموع بوضع مدوَّنات سلوك أخلاقية؛ بناءً على القواعد والمعايير المهنية الضابطة للأداء الصحفي والإعلامي والإعلاني؛ لحماية قيم المجتمع السعودي وأخلاقه والالتزام بمبادئه وتقاليده، ومراقبة التزام المؤسسات والقنوات والمنصات الإعلامية الرقمية والتقليدية باتِّباع بنودها.

6. **التوصية السادسة:**
التوصية للجهات غير الربحية المتخصصة في التنمية الأسرية بتكثيف البرامج والمبادرات الهادفة إلى تعزيز الهوية والقيم والثوابت لدى الأطفال، وذلك عبر إصدار فيديوهات تُعزز مكانة الأسرة وفق التصور الإسلامي والوطني.

7. **التوصية السابعة:**
التوصية لهيئة الإذاعة والتليفزيون والقنوات الفضائية المملوكة لشركات سعودية، بصناعة محتوى متميز واحترافي لمناهضة التوجهات الغربية غير الأخلاقية، عبر أشهر المسلسلات والبرامج الرمضانية المقبلة.

8. التوصية الثامنة:
التوصية لهيئة الإذاعة والتليفزيون والقنوات الفضائية وشركات الإنتاج السعودية الحكومية والخاصة وغير الربحية؛ بتوظيف وسائط الإعلام بأشكاله كافةً؛ لخدمة المحتوى الرقمي الأخلاقي مثل: (Tik Tok) وغيره.

9. **التوصية التاسعة:**
التوصية للجهات غير الربحية بتصميم مشاريع تعمل على تعليم الأطفال وتدريبهم على التعامل مع المحتوى الإعلامي، انتقاءً وإدراكًا وتجنبًا للآثار السلبية.

10. **التوصية العاشرة:**
التوصية للجهات الرقابية بتنظيم حملات لِتشجيع المواطن والمقيم على تقديم البلاغات للمحتوى الإعلامي الذي لا يتناسب مع مبدأ حماية الطفل من التوجهات المصادمة للفطرة والدين.

سادساً:

التوصيات البحثية

1. **التوصية الأولى:**
التوصية لمراكز الأبحاث والدراسات الاجتماعية بتنفيذ دراسة تستهدف تحديد حجم تأثر الأطفال والشباب داخل المملكة بهذا الفكر، على أن يكون الاطلاع على نتائج الدراسة خاصًا بالجهة المنفذة، ولا تتداول إعلاميًا، ويُستفاد منها في تحديد حجم التأثر - إن وجد - ومصادر التأثير، وأدوات المواجهة، وتُرفع الدراسة بالنتائج والتوصيات للجهات الحكومية المعنية للنظر والتوجيه حيال كيفية الإفادة منها.

2. **التوصية الثانية:**
التوصية للجامعات الإسلامية، ومراكز الأبحاث الشرعية والمجامع الفقهية بالنظر في إصدار دراسة شرعية توضح موقف الشرع الرحيم إزاء قضايا اضطراب الهوية الجنسية الجنس، وتتتبع الفتاوى والقرارات الصادرة عن المجامع الفقهية، والتي تمثِّل عدالة الإسلام مع احتياجات هذه الفئات، دون مصادمةٍ (للفطرة) أو نشرٍ للرذيلة.

3. **التوصية الثالثة:**
التوصية لمجلس شؤون الأسرة بالنظر في إنشاء مركز دراسات أو مركز رصد أسري، لرصد لدراسة وتحليل المشكلات الأسرية بشكل عام، وتنفيذ دراسات ميدانية وعلمية، ومن ذلك تنفيذ دراسة عن انعكاس الحملات غير الأخلاقية على المجتمع وسُبل مواجهتها وفقًا للأنظمة المرعية، وبما يتوافق مع توجيهات الدولة.

4. **التوصية الرابعة:**
التوصية لمراكز الأبحاث والدراسات بالاطلاع على الدراسات والأبحاث الصادرة عن المؤسسات الأسرية ومراكز الدراسات المناهضة للتوجهات في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا، وترجمة المتوافق منها مع الدين الإسلامي والأنظمة المرعية في البلاد، ونشره بعد استكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

5. **التوصية الخامسة:**
التوصية لمراكز الأبحاث والدراسات الاجتماعية بترجمة إصدارات المنظمات المناهضة لحملات دعم الشذوذ والتحول الجنسي، ومن ذلك العمل على ترجمة إصدارات منظمة (Family Watch) المناهضة للمثلية، للغة العربية، ونشرها على قطاع واسع في المجتمع، بعد استكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

6. **التوصية السادسة:**
التوصية لمراكز الأبحاث والدراسات الاجتماعية بترجمة أعمال عالم النفس الكندي (Jordan Peterson) المناهض للمثلية، ونشرها على قطاع واسع في المجتمع، بعد استكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

التوصية السابعة:
التوصية لمراكز الأبحاث والدراسات الاجتماعية بإجراء دراسات علمية توضح الآثار السلبية نفسيًا واجتماعيًا على المتحولين في مرحلة ما بعد التحول الجنسي.

7. **التوصية الثامنة:**
التوصية للجامعات ومراكز الأبحاث بالنظر في إنشاء فرق متخصصة للتفكير (THINK TANK)، على أن تكون متخصصة في القضايا والأبعاد ذات الصلة بالحملات الغربية المصادمة للدين والفطرة.

سابعاً:

التوصيات المتعلقة بدور المنظمات الدولية العربية والإسلامية

1. **التوصية الأولى:**
التوصية لِرابطة العالم الإسلامي بدراسة عقد مؤتمر إسلامي، أو دولي ذي صلة بتعزيز مفاهيم الأسرة في منظومة الأديان؛ والعمل على تعزيز الإيمان بالقيم الدينية والإنسانية، بما في ذلك حفظ كرامة الأطفال وحقوقهم.

2. **التوصية الثانية:**
التوصية لمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات كمنظمة حوار حكومية دولية ناشطة في العالم أجمع؛ لتفعيل دور الأفراد والقيادات والمؤسسات الدينية والقيمية للتوكيد أن (الدين) ليس سببًا في اضطهاد الأطفال، وإهدار حقوقهم، وإنما في بعض الممارسات والتلاعب وسوء تفسير النصوص الدينية والعادات والممارسات الدينية المترتبة على ذلك.

3. **التوصية الثالثة:**
التوصية للمنظمات الدولية العربية والخليجية والإسلامية؛ بتسخير إمكانات وبرامج وعلاقات وخبرات هذه المنظمات، لتكون معُينة ومساندة لِجهود مجلس شؤون الأسرة والمؤسسات الأهلية والحكومية في هذا المجال.

4. **التوصية الرابعة:**
التوصية للمنظمات الدولية والعربية والخليجية والإسلامية بالنظر في التنسيق مع منظمة العالم الإسلامي والصندوق الإسلامي للتنمية في بلورة جهود مشتركة تُساعد الدول الفقيرة على مواجهة الحملات، وعدم الخضوع للابتزاز الغربي عند مناقشة هذه الموضوعات في المحافل الدولية.

"إن نجاح جهود الإعلام المحلي في مواجهة الحملات الإعلامية الهدامة مرهون بتوافر الوعي والدعم المالي الكافي"

د. بسام السيد

الخاتمة

وبعد:

فترى مؤسسة الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود الخيرية؛ أهمية تضافر الجهود المجتمعية؛ لمجابهة هذا المد الفكري الشاذ، الناجم عن اليسار الأوروبي الجديد المتطرف، المنوط به نشر أو فرض المثلية، والذي تحوَّل من محض منح المثليين حقوقهم إلى فرض هذا الفكر بشراسة وعدوانية على أرض الواقع، ليس في الولايات المتحدة فحسب، وإنما في جميع أنحاء العالم؛ ما يشي أن ثمةً اتجاهًا مخططًا ومدروسًا لتدمير منظومة: (الفطرة الإنسانية).

إن ما نحتاجه اليوم قبل أي وقت آخر، هو التنسيق لتوعية الجماهير المستهدفة وفي طليعتها، الأطفال والمراهقون، لإطلاق حملات نوعية كبرى مضادة وممانعة للتوجهات الغربية المصادمة للدين والفطرة، تضم تحالفًا من جميع المؤسّسات المجتمعية المعنية ونخص بالذكر: المؤسسات التعليمية، بمناهجها الدراسية، والمؤسَّسات الترفيهية، ببرامجها النوعية من أفلام ومسلسلات، وألعاب الأطفال الرقمية وغيرها والبحث عن إيجاد البدائل والتعاون مع الجهات الشرقية والغربية والعالمية الممانعة، التي تشاطرنا هذا التوجه والتأهب والنهج. كما يجدر بالقيادات والمؤسَّسات الدينية والقيمية وصفوة المثقفين وقادة الرأي والكُتَّاب والأطباء وعلماء النفس والاجتماع والمنصات الرقمية والتقليدية؛ المبادرة بتحمُّل مسؤولياتهم والنهوض بواجباتهم عبر تسليط الأضواء على أخطار هذه الجريمة النكراء، وما يترتب عليها من طمس لحقيقة النفس البشرية وتلاعب؛ يُعَرِّض الجنس البشري للإبادة والفناء، وتغيير الفطرة التي فطر الله، جلَّ وعلا، الناس عليها.

حمى الله بلادنا وأطفالنا ومجتمعاتنا من كل مكروه، وأدام علينا نعمةَ الإسلام، ووفق قادتنا وولاة أمرنا إلى ما فيه صلاح هذا البلد وازدهاره واستقراره.. والله الموفق والحافظ والهادي إلى سواء السبيل.

طلال الخيرية
TALAL FOUNDATION

ضمن سلسلة التقارير المتعلقة بمشكلات
الطفولة في المملكة العربية السعودية

الإصدار الأول